اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

الموازنة الفدرالية للعام ٢٠٠٧

القسم السادس والاخير

كتب / أياس حسام حمودي

كان تداولات الطاولة التي التأمت يوم الثلاثاء ٢٣/١/ ٢٠٠٧ قد بدأت بتلاوة كل من د. ماجد الصوري ود. ابراهيم الورد لورقتي عمل بشأن فلسفة الموازنة وابواب ايراداتها ثم جوانب الانفاق فيها ، اعقبها كل من السيد مكي محمد ردام و د. هناء عبد الحسين بتعقيب لكل منهما على تقويم الباحثين لآليات الموازنة ثم بدأت المناقشات التي شارك فيها المدعوون ، فكانت مداخلة السيد مناف الصائغ من المركز العراقي للتطوير الاقتصادي ثم السيد ناجي السنجاري الباحث الاكاديمي فالسيد باسم جميل نائب اتحاد رجال الاعمال ثم مداخلة السيد عبد الحسن الشمري رئيس التجمع الصناعي.

وشارك السيد عبد الكريم الربيعي من المجلس العراقي للسلم والتضامن حيث قال:

الاكرر تقديري وشكري لمؤسسة المدى على اقامة الحلقات الدراسية القيمة . نحن اليوم جالسون لنناقش الميزانية و هذا شيء جديد في حياتنا و على مدى ٤٠ سنة الميزانية تخرج وتقر ولا نعرف ما هي الحكاية و هذا برغم الظروف الامنية الصعبة التي يعيشها البلد لكن هذا مفهوم من مفاهيم الديمقراطية يعيشها بلدنا. بصراحة عندي بعض النقاط التي تطرق الكثير من الاخوة الى بعضها، الميزانية وضعت دون علم بالاساسيات ما هي منهجيتها على ماذا اعتمدت الميزانية على اي اسس لاقتصاد البلد و تطوره و حل المشاكل المستعصية بالبلد و كأنما اعتمدت اجراءات انتقائية و ليس عبر دراسة منهجية متكاملة للتطوير و القضاء على المصاعب و المشاكل التي يعيشها الاقتصاد العراقي و بمعنى انها تركت للسلطة التنفيذية ان تتحكم بموارد العراق مثال على ذلك عندما اعتمدت الريع النفطي، اعتمدت على تصدير نفط الجنوب فقط .اما التصدير عن طريق كركوك فلم تأخذه بالحسبان على اعتبار ان الوضع الامني الان صعب نفط خط كركوك الى تركيا لم يضع في الميزانية علما انهم ينفقون ٧ مليارات دولار لحماية خطوط انابيب النفط فيجوز ان يتحسن الوضع الامني بعد شهرين او ثلاثة و خط كركوك سوف يجلب وارداً ريعياً للبلد ذلك لم يحسب، قانون استثمار النفط الذي اعتمد من قبل وزارة النفط و الدكتور الورد تطرق الى مسألة الدعم للنفط فقط والمشتقات النفطية سوف تترك للقطاع الخاص في الحقيقة نحن ليس لدينا قطاع خاص مؤهل والمستثمر الاجنبي لم يأت بعد، ولا العراقي مؤهل الحكومة سوف تسحب يدها من استيرادات هذه المشتقات والقطاع الخاص سوف لن يجلب وبالتالي سوف تحدث ازمة كبيرة جدا و سوف نرجع الى الازمة السابقة لايوجد بنزين و لا يوجد كاز و المافيات تعمل وسوف ترجع الفوضى الاقتصادية من جديد هذا المفروض ان يتحول تدريجيا وزارة النفط تسحب يدها من العملية هذه بالتدريج بعد ان تؤهل القطاع الخاص و توجد المورد الاجنبي لكي تستطيع ان تنسحب و هذه سوف تعرضنا الى مشاكل جدا كبيرة، يوجد الان العشرات من المصانع التي لها دعم من الميزانية لسد رواتب الموظفين العديد من المؤسسات الصناعية التي تعطلت وانتهت و الدولة تسد رواتب الموظفين، الميزانية لم تأخذ هذا الامر بالحسبان من اجل رصد مبالغ لتأهيل هذه المصانع،المصانع سوف تبقى عاطلة سوف تستمر الميزانية بالانفاق لهؤلاء الموظفين و قبل التفكير في بيعها و خصخصتها و بيعها كخردة كان المفروض من الميزانية ان تهتم في اعادة هذه المصانع و تشغيلها، نرى في الميزانية محاولة ارضاء صندوق النقد الدولي و نجد ذلك في الكثير من النقاط وخصوصا على مستوى المشتقات النفطية او البطاقة التموينية هو ارضاء لما يريده وتطبيق لسياسة صندوق النقد الدولي في العراق، يمكن ان يكون هناك مراهنة على ارضاء صندوق النقد الدولي في العراق، بالنسبة للضرائب، خفض مستوى الضرائب وخصوصا الكمارك وهذا سوف يقتل الصناعة المحلية و الزراعة المحلية و معامل القطاع الخاص سوف يدمر تدميرا كاملا لانه سوف يستورد قميص و يباع هنا بألفي دينار والقميص يكلف هنا ٥ الاف دينار ويعني ذلك انتهاء القطاع الخاص بالمحصلة النهائية الميزانية ميزانية استهلاك و ليست ميزانية انتاج والتخصيصات للزراعة و الصناعة قليلة جدا.

بعد ذلك كانت مداخلة السيد نوح الربيعي من الحزب الشيوعي العراقي حيث قال: شكرا للمدى على اتاحتها الفرصة اللطيفة الجميلة التي من خلالها تعرفنا على اساتذتنا الكبار الاقتصاديين و ذوي الباع الطويل في الاقتصاد و نحن نقول بقدر ما كنا متفائلين بالعام الجديد و لكن من خلال الميزانية بدأ لنا التشاؤم واضح بكل تفاصيله. المتنبي الشاعر العظيم قال: عيد بأية حال عدت يا عيد

لما مضى ام لأمر فيك تجديد

ولكن انا اقول عام باي حال جئت يا عام بما مضى ام فيك احلام . فاحلام العصافير من خلال الوضع الحالي ومن خلال الدراسة الحالية و الوضع الاقتصادي و أحلام العصافير التي يحلم بها المواطن العراقي سوف لن ينال واحد بالالف بالسنة المقبلة على وضع الميزانية، و يبدو كذلك، بقدر ما العراق غني باساتذة كبار اقتصاديين و يمكن ان يرفد العالم بالكثير من المجالات الاقتصادية في كل انواع الاقتصاد سواء كان رأسمالياً او اشتراكياً او بين بين، حسب الموازنات الجديدة واضعوا الميزانية انا اريد ان اقول انهم ناس جهلاء بالاقتصاد او هم على حالتين هل هم مسيسين او مسيرين في و ضع هكذا ميزانية ام مخيرين وهذه وجهات نظرهم من خلال واقع العراق هل هم مع الشعب العراقي او ضده ؟ انا من رأي ان واضعي الميزانية لم ينظروا الى الظروف الموضوعية و الظروف الذاتية التي تحيط بالعراق، و بالتالي اذا ما طبقت هذه الميزانية في راي الخاص تسبب مشاكل كارثية للعراق لانهم لم يحسبو ولاقيد انمله من هو المواطن العراقي و ما هي مصلحة المواطن العراقي بالميزانية، الميزانية وضعت لذوي الدخول العالية وهي ليست ميزانية المحرومين و الجياع و الكادحين و البطالة والميزانية لم تؤشر اي بعد سياسي او اقتصادي يهم مصلحة البلد ولذلك اعود لاقول هل كان واضعو الموازنة مسيرين ام مخيرين من خلال وجهة نظري الخاصة انهم مسيرون ايضا و ليسوا مخيرين لمصلحة الشعب العراقي ايها الاخوة نحن نعرف القطاع العام و القطاع الخاص و القطاع المختلط حيث كانت ترفد العراق في فترة السبعينات بالاجهزة الكهربائية و الانشائية، ان الاسمنت كارثة كبيرة انا كنت اعمل في القطاع الخاص حيث طن الاسمنت يصل في بداية السبعينات ٦,١٠٠ دينار مع اجور النقل و ٧ دنانير للسمنت المقاوم لغرض التصدير كان يعطى للعراقيين لكي يجلبوا العملة الصعبة ب ٤ دنانير للطن الواحد اي بما يعادل ١٢ دولار هذا في السبعينات مع العلم من ان من السبعينات الى التسعينات رغم ما موجود من معامل الاسمنت الانتاجية في العراق انشئت معامل حديثة و على رأسها معملان بالكوفة معمل ينتج ٢٥٠ الف طن و المعمل الاخر الذي اسس على جسر على شط الكوفة ينتج ٢ مليون طن بالسنة اين معامل الاسمنت و الخطوات اللاحقة التي نسمعها من بعض الذين لهم باع طويل في الدولة انهم يريدون خصصة وبيع معامل الاسمنت، صدقوني النفط و الوقود اذا رفعوا اسعارها غدا في السوق سوف تنشأ كارثة جديدة لم يتحقق استقرار و الارهاب سوف يتضاعف و السوق السوداء تتضاعف و المليشيات تتضاعف و البلد يصبح عدة خنادق ولا المصالحة الوطنية تتم بسبب الوضع الاقتصادي البائس الذي سوف يفتك بالبلد، لماذا المشاركة مع الشركات في النفط الم نجرب بعد صدور قانون ٨٠ بعد ثورة ١٩٥٨ تشكلت شركة النفط الوطنية و بدأت تنتج و فرق لغرض الاستكشافات بدأت تعمل وتسوق وقمنا بتأجير بواخر ووقفت على اقدامها، سوف نرجع بهذه السياسات الى الوراء اين الاستقلال الاقتصادي اين الاستقلال السياسي اين العراق . وشكرا جزيلا .

و تحدث الاستاذ هاشم ذنون رئيس اتحاد الصناعات العراقي قائلاً: الحقيقة الميزانية امورها كثيرة و لكن اريد ان اعقب على موضوع الضرائب، موضوع الضرائب مسألة مهمة جدا بالعراق و كل العالم يبدأ موضوع الضريبة ليس فقط مع ضريبة الدخل و لكنه يبدأ مع موضوع الاستيراد و الرسم الكمركي المشكلة انه الحاكم المدني (بريمر) اصدر امراً بوضع نسبة ٥٪ كرسم لاعادة الاعمار على البضائع الاجنبية المستوردة هذه النسبة لم تأت لتلغي قانون الكمارك او ان يلغي التعريفة الكمركية للعراق المعتمدة و التي وقع العراق عليها في بروكسل من خلال منظمة الكمارك التابعة للامم المتحدة السادة المسؤولون انتهجوا عملية غريبة جدا اخذوا وضع الانبطاح مباشرا الغوا الرسم الكمركي و التعريفة الكمركية و تمسكوا بال ٥٪ في القوانين العراقية ال٥٪ يجب ان تأخذ فوق التعريفة الكمركية، في ما مضى كان هناك ١٥٪ كانت تأخذ فوق الرسم الكمركي من المستورد تسمى رسم الضميمة كانت لاعمار العراق و بعد ذلك اصبحت للمجهود الحربي هذا الرسم الكمركي بقدر ما يفرض كرسم كمركي تبنى عليه ضريبة الدخل . مقدار ما يدفع المستورد من رسم كمركي يبنى عليه ضريبة الدخل العراق استبيح الرسم الكمركي منذ ٢٠٠٣ رغم جميع النواقص ربما ميزانية العراق كانت ستتحصل على مليارات الدولارات او الدنانير من جراء هذا الانفلات الذي حدث نتيجة الاستيراد العشوائي و يتخلله عدم وجود ضوابط لتقدير قيمة البضاعة المستوردة مما دمر الاقتصاد العراقي، صناعة القطاع الخاص و الزراعة و اغلقت الاسواق بشكل غريب جدا حتى منظمة التجارة العالمية لديها نقاط تثبتها في قضايا الاستيراد والتصدير اولا اغراق الاسواق منع منافسة الصناعة الوطنية واستيراد بضائع على قدر الامكان هذا الذي اردت قوله اما بالنسبة للميزانية فانها ميزانية تطمين وليست تمكين يعني ميزانية لتطمين الامور وتعبير الوقت و ليس للتمكين على بناء اسس ثابتة للاقتصاد الوطني وللصناعة والزراعة والخدمات و اشكركم على حسن الاستماع .

و تحدث السيد حسام الساموك رئيس القسم الاقتصادي في جريدة المدى و قال : يا سادتي الافاضل هناك بعض الحقائق اضعها كمؤشرات امامكم موازنة ٢٠٠٦ وضعت سعرا افتراضيا لبرميل النفط هو ٤٦ دولاراً و وضعت سقفا لتصدير مليون و ستمائة و خمسون الف برميل ولكن بسبب تردي الاوضاع الامنية تقلص حجم تصدير النفط الى مليون و ثلاثمائة الف الحظ وحده لعب دورا في ان يرتفع سعر البرميل من ٤٦ دولار الى ٥٢ دولار متوسط ٥٢ دولار و سنتان، بحيث عوض ما حصل بالتصدير وانقذ الاقتصاد العراقي من كارثة متحققة الان المسالة بالعكس تماما واضعو الميزانية وضعوا رقم ٥٠ دولار الان كما تفضل الدكتور الورد كما نعلم ان سعر برميل النفط وصل الى ٤٥ دولار و هناك احتملات ارجو ان لا تتحقق بانخفاض قد يكون مريعا اعطيكم مثلا بسيطا ان الحكومة الكويتية وضعت قبل ايام ميزانيتها و وضعت سقفا لسعر برميل النفط وهو ٣٦ دولار و نحن نضع ٥٠ دولار و حينما نتحدث عن الكويت فانها لا تتأثر بأية ازمة اقتصادية لان الكويت تمتلك استثمارات في الخارج بحيث عندما تنخفض مواردها من بيع النفط ترتفع مواردها من الاستثمارات في الخارج الحكومة الكويتية تمتلك محطات تعبئة في اوربا و امريكا تمتلك شركات لتوزيع النفط بالمفرد، في حين الحكومة السعودية مثلاً تستثمر ٣٠٥ مليار دولار بالمنشأت النفطية و الشركات النفطية في الولايات المتحدة و اوربا و هذه مشكلة الموازنة و هذا الحديث بالواقع قد يبدأ و لا ينتهي من السهولة ان تبدأ بموضوع الموازنة و لا تنتهي اما موضوع الصناعة النفطية الذي تأرجح كثيرا و الذي زايدوا به كثيرا تحدث الدكتور ابراهيم الورد عنه انه من المعيب ان نستورد النفط المكرر من بلدان نصدر لها النفط الخام هناك مقاربة بسيطة يضعها احد الباحثين المصريين يقول ان النفط المكرر، الصناعة النفطية النفط حينما يصنع يرتفع سعره ٧ اضعاف و موارده ترتفع ٧ اضعاف النفط الخام، حينما تتطور الصناعة البتروكمياوية الى المرحلة الوسيطة يرتفع سعرها من ١٠ الى ١٠٠ ضعف و تصوروا حينما تتطور الصناعة الى مراحل متقدمة اخرى ترتفع مواردها من ٣٠ الى ٥٠٠ ضعف و نحن في العراق مأساتنا ليس في ان واضعي الموازنة اهملوا موضوع الصناعة النفطية بل ان مقاربة يضعها الدكتور محمد علي زيني في كتابه المشهور تاريخ الاقتصاد العراقي يضع مقارنة بين عقد النفط بين الشركات البريطانية العراقية والعقد المماثل مع الشركات الفنزويلية العقد العراقي الذي وقع في نهاية العشرينات لا يتطرق ابدا الى الصناعة النفطية بل كل ما جاد به البريطانيون في حينه انهم انشأوا مصفى الوند بقدرة ٥ الاف برميل يوميا في حين بالعقد الفنزويلي مع الشركات الاجنبية و الذي ابرم اعتقد في ١٩٤٢ يثبت ان ١٥ ٪ من انتاج النفط يكرر من قبل الشركات الاجنبية داخل فنزويلا ارتفعت هذه النسبة الى ٣٠٪ عام ١٩٥٧ و ارتفعت في ١٩٦٣ الى ٥٥٪ نحن مشكلتنا لا الحكومات السابقة من بدء تأسيس الدولة العراقية الى حد الان اهتمت بالصناعة النفطية التي تدر ذهبا لان عندما يصل تصنيع البتروكيمياويات من ٣٠ الى ٥٠٠ ضعف من سعر النفط الخام فهو بالتاكيد الذهب مع هذا هذه مشكلتنا ياتي واضعو الموازنة و يدعون انهم يهمهم اقتصاد البلد و تطوير اقتصاد البلد علاوة على السياسات المعروفة و التي وصلت الى ذروتها بأن احد الوزراء قال لي قبل ايام بان صندوق النقد الدولي يطارد وزارة النفط على ٩٩٠ مليار دينار التي صرف لشبكة الحماية الاجتماعية لانها نتاج ارباح رفع اسعار المشتقات النفطية ينبغي ان هذه المليار دولار وهو الثمن المستحصل من رفع المشتقات النفطية و الذي يقابل ترليون و خمسمائة الف الان يطارد صندوق النفط الدولي وزارة النفط على ان تعيده الى خزينة الدولة و هذه مأساتنا و كل ما نتمناه ان الحكومة القائمة او التي سبقتها و التي تأتي بعدها تكون اكثر ترشيدا و اكثر حكمة في التعاطي مع الازمة الاقتصادية التي تتفاقم باستمرار و شكرا جزيلا .

حريق سوق الصابون في الشورجة .. اسبابه ونتائجه

اصحاب المحلات .. وزارة الكهرباء وامانة بغداد تتحملان مسؤولية الحادث

بغداد / شاكر الميام

سوق الشورجة ..المركز التجاري الاهم في بغداد ، وربما في العراق عموما ، نظرا لخصوصيته التاريخية والتجارية ، البعض يسميه المتاهة لتداخل ازقته واسواقه وخاناته فيما يصفه اخرون ب (الورطة) لشدة الزحام فيه وضيق ممراته التي تملأها (البسطات) كأنها حواجز حديدية تعيق انسيابية حركة المارة والمتسوقين ، الشورجة تعرضت لعدة حوادث حريق التهمت السنة اللهب فيها عشرات المليارات من الدنانير ناهيك عن الاضرار التي لحقت بالابنية والمحال التجارية كان اخرها الحريق الذي اتى على كل مخزونات سوق الصابون .

(المدى) تجولت بين ممراته والتقت عددا من اصحاب المحلات والمخازن التي طالها الحريق كان اولهم المواطن حسن علي حسين صاحب محل في السوق ومخزن في الطابق العلوي منه، الذي قال :في الساعة الثامنة والنصف مساءا وعند تجهيز السوق بالتيار الكهربائي حدث تماس كهربائي احترقت على اثره الاسلاك المتشابكة في داخل السوق مما ادى الى نشوب الحريق الذي طال اكثر من احد عشر محلا فضلا عن المخازن الموجودة في الطابق العلوي واستمر الحريق حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي .

وعن حجم الاضرار التي لحقت به قال :

اتت النيران على جميع ما في المخزن وأحالته الى ركام ، وكذلك البضائع التي كان يحويها المحل عدا الاضرار التي نتجت بسبب تسرب المياه التي اغرقت اجزاءا منه عند محاولة رجال الاطفاء اخماد الحريق ، وعن الخسائر المادية التي تكبدها قال :

اجمالي خسارتي بلغ خمسة الاف دولار ، وانحى باللائمة على دوائر الكهرباء التي تقوم بقطع التيار الكهربائي عن السوق نهارا وتجهزه ليلا في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة اليه خلال ساعات النهار، وعن تعاون الجهات الرسمية وكيفية تعاملها مع الحادث قال : كان رجال الاطفاء بمستوى المسؤولية وبذلوا جهودا جبارة من اجل اخماده والتقليل من الخسائر وتعاملوا مع النيران بفدائية عالية بدا ذلك واضحا من خلال اندفاعهم غير مبالين بالسهر وساعات الليل الطويلة وحتى ساعات الصباح الاولى ولا ننسى دور قوات الشرطة والحرس الوطني الذين امنوا المنطقة ويسروا مهمة رجال الاطفاء رغم صعوبة وصول سيارات الاطفاء ، لان الطريق كان مغلقا بالبسطات التي اعاقت حركة رجال الاطفاء الذين استغرقوا وقتا ليس بالقصير لربط خراطيم المياه ببعضها ابتداءا من شارع الجمهورية وحتى بؤرة الحريق وبلغ طولها اكثر من ٦٠٠ متر ولو كان الطريق سالكا لما تكبدنا كل هذه الخسائر ، وعن مسألة التعويض افاد المواطن حسن بان محالهم مؤمن عليها لدى شركة التأمين الوطنية التي اناطت مهمة تقدير الاضرار بلجنة خاصة شكلت لهذا الغرض اذ قامت بالكشف على المحال والمخازن ونحن بانتظار ما يصدر عنها من قرارات ، وعن التعويض الرسمي الذي قد يأتي من جهات حكومية معينه اجاب قائلا : نحن نأمل بان تبادر الحكومة وتسهم في ابداء المساعدة المطلوبة لا سيما ونحن فقدنا الاموال والمحلات وخاصة وزارة الكهرباء التي لم تقم بصيانة الخطوط الناقلة للتيار الكهربائي ، والمسؤولون فيها يدركون تماما بان عمر هذا السوق تجاوز المائة عام وهو على حاله من حيث التسليك والربط ، عند ذلك سألناه: الم يكن بامكانكم معالجة هذا الموضوع وتحديث الشبكة الكهربائية واستبدال الخطوط القديمة والتالفة باخرى جديدة ؟ فقال : حاولنا عدة مرات ولكن وضعية الخطوط الكهربائية في الشورجة وشارع الرشيد ما تزال مربكة وتفتقر الى التنظيم واعمال الصيانة فهي لا تزال على قدمها وطريقة الربط البدائية ، ولدينا الان خطان يجهزان السوق بالكهرباء احدهما من شارع الجمهورية والاخر من شارع الرشيد ونحن الان بحاجة ماسة الى مصدر للضوء والانارة لأن السوق يكاد يغمره الظلام حتى في النهار لذا فان البعض يلجأ الى التزود بالتيار الكهربائي عبر مولدة اهلية .

اما المواطن الحاج محمد رضا هادي احد اصحاب المحلات المتضرره فقد قال :: لم يصبني كثير من الضرر جراء الحادث ولكن المياه تسربت الى المحل فاتلفت بعض محتوياته ، وعن تقديره لحجم الخسائر المالية اوضح الحاج ان خسارة كل محل تبلغ تقريبا ٣٠ مليون دينار عدا المخازن التي يصل عديدها نحو ١٨ مخزنا ، مؤكدا بان التعويض يقع ضمن مسؤولية شركة التأمين الوطنية . وسألناه : هل تعتقد بان الحادث هو بفعل فاعل ؟ فاجاب قائلا : لا اعلم لاني حضرت عند الصباح . اما المواطن علي فوزي وهو احد المتضررين فقد اكد بان خسارته تقدر ب (٣٠) الف دولار لان لديه محلين ومخزنين ، وعن الية رفع الانقاض من السوق قال : تبناها احد المقاولين مقابل (٧) ملايين دينار تقاسمها اصحاب المحلات .

فيما اوضح المواطن سيد مقداد علي بان لديه في هذا السوق (١٢) مخزنا التهمها الحريق ولم يتبق منها سوى الانقاض وان خسارته المادية بلغت اكثر من (١٥) مليون دينار .